بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

1442 رمضان 02
2021 أبريل 15

منشور رقم 2021/09

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع : دور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فكما تعلمون، يندرج القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، في إطار إصلاح أداء الدولة، الهادف إلى إرساء التدبير القائم حول النتائج ومنهجية نجاعة الأداء، لاسيما من خلال تعزيز نجاعة التدبير العمومي وتوطيد مسؤولية المدبرين العموميين.

ويضطلع مسؤولو البرامج بدور محوري في تنزيل هذه المقاربة الجديدة، حيث نصت المادة 39 من القانون التنظيمي السالف الذكر على تعيين كل قطاع وزاري أو مؤسسة لمسؤول عن كل برنامج يعهد له بتحديد أهداف ومؤشرات القياس المرتبطة به وتتبع تنفيذه.

وهكذا، وتطبيقا لمقتضيات هذه المادة، تم على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء تعيين مسؤولين عن البرامج ساهموا في تنزيل وتتبع منظومة نجاعة الأداء. غير أنه لوحظ عدم إضفاء الطابع الرسمي بخصوص تحديد أدوارهم ومهامهم على مستوى عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات، ما يفرض بالتالي توضيح دور ومهام مسؤول البرنامج فضلا عن توحيد الممارسات في هذا المجال.

ويروم هذا المنشور تحديد دور ومهام مسؤول البرنامج وكيفية تعيينه، و"ميثاق التدبير" باعتباره وثيقة تؤطر عمل مسؤول البرنامج بالتنسيق مع باقي الفاعلين المعنيين. كما يحدث هذا المنشور منتدى بين-وزاري لمسؤولي البرامج كفضاء للتواصل حول منهجية نجاعة الأداء وتبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال.

1. مهام وصفة مسؤول البرنامج

يتوجب على رئيس الإدارة المعنية، بالنسبة لكل برنامج ميزانياتي، تعيين مسؤول البرنامج، من خلال رسالة تكليف بمهمة (تجدون رفقته نموذجا منها). ويجب أن يتوفر مسؤول البرنامج على صفة مدير مركزي.

ويعهد إلى مسؤول البرنامج بـ:

- إعداد وتحيين استراتيجية البرنامج. وفي هذا الإطار، يتعين على مسؤول البرنامج مراعاة مواءمة استراتيجية البرنامج مع استراتيجية القطاع الوزاري أو المؤسسة و كذا تنزيلها على مستوى الهياكل العملياتية ؛
- تحديد الأهداف المرتبطة بالبرنامج ومؤشرات قياس نتائجها؛
- تحديد آليات العمل الكفيلة بتحقيق النتائج المتوخاة؛
- تنظيم وتنشيط حوار التدبير على مستوى الإدارة المركزية و، عند الاقتضاء، مع المصالح اللاممركزة وباقي الفاعلين المساهمين في تنفيذ البرنامج؛
- البرمجة الميزانياتية لأنشطة البرنامج؛
- إعداد الأجزاء المتعلقة ببرنامجه على مستوى مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء المنصوص عليهما في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛

وفي إطار مساهمته في إعداد البرمجة الميزانياتية، ينبغي أن يشارك مسؤول البرنامج في أشغال لجان البرمجة ونجاعة الأداء وكذا اللجان الميزانياتية. كما يجب عليه، عند إعداد مشروع نجاعة الأداء، الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن الافتحاص السنوي لنجاعة الأداء المنجز من طرف المفتشية العامة للمالية.

وخلال تنفيد البرنامج، يتعين على مسؤول البرنامج العمل على :

- تتبع تنفيذ مشاريع وعمليات البرنامج؛
- وضع منظومة جمع المعلومات وأدوات القيادة الكفيلة بتحديد وقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة؛
- تحديد آليات تدبير المخاطر المرتبطة بتنزيل البرامج والإشراف عليها.

2. ميثاق التدبير

يرتكز نمط التدبير العمومي المنبثق عن القانون التنظيمي رقم 130.13 السالف الذكر على سلسلة من المسؤوليات التدبيرية والتي تضمن الالتزام بنجاعة الأداء على كافة المستويات.

ويفرض إدارج الوظيفية التدبيرية الجديدة المتمثلة في "مسؤول البرنامج" وضع منظومة لتحديد المسؤوليات وتبادل المعلومات بين كافة الفاعلين المتدخلين في سلسلة نجاعة الأداء.

لهذا الغرض، يتعين ترجمة منظومة نجاعة الأداء من خلال وثيقة إطار، تحمل إسم " ميثاق التدبير"، تحدد كيفيات التنسيق والتعاون بين مسؤولي البرنامج والفاعلين المعنيين بتنفيذ البرنامج.

وبالنسبة لكل قطاع وزاري أو مؤسسة، ينبغي إعداد ميثاق التدبير تحت إشراف الكاتب العام، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية برامج السياسة العمومية وبرامج الدعم والمساندة. ويحدد ميثاق التدبير على وجه الخصوص:

- الكيفيات التي يتم وفقها تنظيم حوار التدبير والتنسيق بين مسؤول البرنامج وباقي المدراء المركزيين المساهمين في إنجاز أهداف البرنامج؛

- العلاقات بين مسؤول البرنامج ومسؤولي الشؤون المالية والموارد البشرية؛
- العلاقات بين مسؤول البرنامج و، عند الاقتضاء، مسؤولي المصالح اللاممركزة حسب مجالها الوظيفي والترابي؛
- العلاقات بين مسؤول البرنامج ومسؤولي المؤسسات العمومية المساهمة في تنفيذ البرنامج.

ووفقا لمختلف هذه العلاقات، يرصد ميثاق التدبير بشكل خاص:

- القواعد المتعلقة بالقيادة الاستراتيجية والعملياتية وكذا بالقيادة القائمة حول نجاعة الأداء؛
- الجدول الزمني للعمل وتوافقه مع الجدول الزمني الميزانياتي؛
- آليات التتبع وإعداد التقارير وتبادل المعلومات.

وفي هذا الصدد، أؤكد على ضرورة تفعيل لجان قيادة الإصلاح الميزانياتي التي يشرف عليها الكتاب العامون، وذلك على مستوى كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات، وذلك بغرض تنسيق جهود تنزيل هذا الإصلاح.

3. منتدى مسؤولي البرامج

ترسيخا لمنهجية نجاعة الأداء، وبهدف تطوير أفضل الممارسات في مجال التدبير الميزانياتي القائم حول نجاعة الأداء، يحدث منتدى بين-وزاري لمسؤولي البرامج، كأرضية للتشاور والمشاركة وتبادل التجارب بين القطاعات الوزارية والمؤسسات.

ومن شأن هذا المنتدى أن يشكل إطارا يتيح لمسؤولي البرامج، على ضوء تجربتهم وخصوصية قطاعاتهم، النقاش حول:

- القيادة العملياتية للبرامج الميزانياتية؛
- عملية إعداد مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء وتقديم مقترحات لتجويدها؛
- الممارسات الجيدة في مجال القيادة القائمة حول نجاعة الأداء؛
- المناهج والأدوات المتاحة لتحليل منظومة نجاعة الأداء.

كما يعتبر منتدى مسؤولي البرامج فضاء لإغناء النقاش حول نجاعة التدبير العمومي ونواة لشبكة الخبراء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات.

وينعقد هذا المنتدى، على الأقل مرة واحدة كل سنة، وفق جدول أعمال تحدده وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وتقدم مصالح مديرية الميزانية التابعة لهذه الوزارة الدعم اللازم لتنظيم وتنسيق أشغال هذا المنتدى، والذي ينبغي أن ينعقد أول اجتماع له قبل متم السنة المالية 2021.

وإذ أؤكد على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الورش، فإني أدعو القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى التعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من أجل تطبيق مضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني

نموذج رسالة تكليف بمهمة

تسمية القطاع الوزاري أو المؤسسة (الهوية البصرية)

الرباط في.....

رئيس الإدارة [القطاع الوزاري أو المؤسسة]

إلـــى

السيدة/السيد المدير(ة) [اسم المديرية]

الموضوع : رسالة تكليف بمهمة.

المرجـــع : منشور السيد رئيس الحكومة رقم.....بتاريخ.....المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

في إطار تطبيق أحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ولا سيما المادة 39 منه، يشرفني أن أبلغكم بأنه تم تعيينكم مسؤولا عن البرنامج [إسم البرنامج]، مكلفا بتنفيذ المهام الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة المشار إليه في المرجع أعلاه.

في هذا الإطار، يعهد إليكم بالسهر على تنشيط حوار التدبير الذي يشكل إطارا رئيسيا للانخراط المسؤول لمختلف الفاعلين في تحقيق أهداف البرنامج، وبالتالي، الارتكاز، خصوصا، على هذا الحوار لضمان التتبع وإعداد المعطيات والتقارير حول تنفيذ البرنامج وكذا إجراء التقويمات الضرورية التي يقتضيها التدبير الأمثل لبرنامجكم.

ويجب أن يندرج عملكم في إطار ميثاق التدبير الخاص بقطاعنا والذي يؤطر حوار التدبير والعلاقات مع مختلف الهياكل الإدارية، ولاسيما كيفيات العمل والجدول الزمني المرتبط به.

كما يتعين عليكم تقديم تقرير سنوي حول الحصيلة المفصلة لتنفيذ استراتيجية البرنامج. ويمكن أن تتخذ هذه الحصيلة شكل لوحة قيادة ترصد على وجه الخصوص إنجازات مختلف مؤشرات البرنامج مقارنة مع القيم المستهدفة وكذا آليات العمل الكفيلة بتحقيقها. ويجب أخذ الأحداث الهامة التي طبعت السنة المعنية، بعين الاعتبار في تحليل النتائج، وتفسير الفوارق المحتملة بين التوقعات والنتائج المحققة.

وستشكل هذه الحصيلة كذلك فرصة لتقديم الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين منظومة نجاعة أداء برنامجكم وكذا آفاق التطور بالنسبة للسنوات اللاحقة.

إضافة إلى ذلك، يناط بكم تمثيل برنامجكم في إطار المنتدى بين-الوزاري لمسؤولي البرامج الوارد في المنشور سالف الذكر.

ومع خالص التحيات، والسلام.

[التوقيع]